

ارتفاع كلفة المعيشة وحمى التضخم تنهك الناس في البحرين (1)

أجور «العام» ارتفعت ١٥% والأسعار ارتفعت ٢٤%

كشف الخبير الاقتصادي الدكتور حسين المهدي في دراسة له أن الرواتب والأجور في القطاع العام زادت بنسبة ١٥% تبعها ارتفاع بمستوى المعيشة بسبب التضخم بنسبة ٢٤%. وهذه مقدمة الدراسة في وقتنا الحاضر ومع بدء موسم المصروفات الكبرى والذي يشمل مناسبات ثلاث تستنزف ميزانية رب الأسرة البحريني و اعني بها العودة الى المدارس و شهر رمضان الكريم و العيد السعيد و الذي سبقته مصاريف سفرات الصيف لن ترك حرارة جو البحرين و رطوبتها و نأي بنفسه و بعائلته لبعض الوقت بالسفر الى الخارج اثناء الاجازة الصيفية. ان الدراسة ادناه تأتي في وقتها المناسب لتسليط الضوء على التضخم أو ارتفاع الاسعار ومدى تأثيراتها و تداعياتها على مستوى المعيشة جراء ارتفاع تكاليف الاسرة. متطلعين الى ان تخفف الزيادة والبالغة نحو ١٥% و التي من المقرر ان تصرف نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٧.



الدكتور حسين المهدي

السبب نجد أغلب دول العالم تسعى جاهدة لمكافحة الضغوط التضخمية من خلال اتباع مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تنقذ قيمة الراتب والدخل لعموم السكان خاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود.

وكيف يمكن تعرف معدلات التضخم في أي

اقتصاد؟

هناك عدة طرق لقياس التضخم، ولكن أكثرها شيوعاً وإن ليس بالضرورة أن يكون أكثرها دقة هو (مؤشر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك) أو ما يعرف (سي بي آي)، وهي تشكل الأطعمة والمشروبات والأقمشة والملابس والأحذية والترميم والإيجار والوقود والتأثيث المنزلي والرعاية الطبية والنقل والاتصالات والتعليم والترويج إضافة إلى السلع

والدول العربية والعالم وأي الدول تعاني تضخماً أكبر وأياً تنعم بغياب التضخم؟ ما هي مقاييس ومؤشرات وجود التضخم في أي اقتصاد، وما انعكاسات وجود هذه المشكلة في أي مجتمع؟ كيف يمكن التعامل معها؟ أو بالأحرى ما هو دور الحكومة في هذا الجانب؟ والسؤال الأهم: هل سيستمر الغلاء وبالتالي التضخم في البحرين؟

مقاييس التضخم

قبل الخوض في لغة الأرقام نعرض لخلفية عامة عن التضخم مبينين أن هذا المصطلح بشكل عام يعكس ارتفاع الأسعار في أي اقتصاد وبالتالي تأكل القوة الشرائية للمستهلكين، وعادة ما يقاس التضخم في إطار زمني متعارف عليه بعام واحد لأغلب الدول، أما في الدول المتقدمة فإن معدلات التضخم تقاس بفترات زمنية متقاربة قد تكون أسبوعياً أو شهرياً أو كل شهرين أو فصلياً وذلك لأهمية هذا الرقم في تحديد مسارات واتجاهات السوق، وبالتالي عندما ترتفع الأسعار وترتفع معدلات التضخم تكون هناك فترات من الركود الاقتصادي وتباطؤ في معدلات النمو مما يعكس ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين، ومن ثم انخفاض الطلب على السلع الكمالية وتدنيها عن الضرورية. لهذا

الرواتب والأجور

بينت البيانات والتقديرية إلى أن هناك ٢٤% ارتفاع في كلفة المعيشة، مع و ١٥% ارتفاع في الأجور والرواتب، في الوقت الذي تنهك حمى التضخم أسواق البحرين والمنطقة، ما أشار إلى وجود ١١% من البحرينيين دون خط الفقر، مع استمرار زيادة نسب التضخم، و النتيجة، تأكل القوة الشرائية وضعف الطلب، وركود اقتصادي، و تباطؤ في النمو. لماذا نستغرب إذا ارتفعت معدلات الطلاق والجرائم بسبب هذا الغلاء؟ كلها تساؤلات نحاول الإجابة عليها هنا.

يقر أغلب خبراء وأساتذة علم الاقتصاد أن التضخم هو أخطر عدو يحتاج أي اقتصاد وذلك لما له من تأثيرات سلبية في مجريات الاقتصاد الكلي لأي دولة. ويرجع البعض البدايات الأولى لحدوث التضخم إلى البداية الفعلية لاستخدام النقود كأداة للتعامل التجاري، وبالتالي يحدث التضخم عندما يكون هناك خلل بين القيمة النقدية المطروحة وبين المعروض من السلع والخدمات. وعلى الرغم من أن أسواق المنطقة الخليجية بالاستقرار النسبي مقارنة بكثير من دول الجوار، فإن غول التضخم استطاع على ما يبدو وبجدارة أن يغزو هذه الأسواق محدثاً خلال صاروخاً بين كلفة المعيشة وبين ارتفاع معدلات الرواتب والأجور التي بقيت عاجزة عن مجاورة ذلك الارتفاع. فحسب الدراسة التي قام بها موقع (بيت دوت كوم) فإن تكاليف المعيشة في دول الخليج ارتفعت بنسبة ١٩%، وبالمقابل. بالكاد بلغت زيادة الأجور ١٣% في عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من أن البحرين لا تعاني النسبة الكبرى من التضخم بين شقيقاتها الخليجيات فإن المشكلة تتعاضد في البحرين إذا ما نظرنا وقارنا مستوى دخل الفرد والرفاهية بين البحرين وأغلب دول الجوار، ولعل من الاستطرد أن نذكر بأن (الطبقة الفقيرة) هي أول وأكثر المتضررين من مشكلة التضخم في أي اقتصاد، وهذا ما يجعل المشكلة - كما سلف - أشد وطأة في البحرين، وأياً كان الأمر تبقى مشكلة التضخم متشرذمة في كثير من الدول خاصة دولنا العربية، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل: أين موقع البحرين فيما يتعلق بمشكلة التضخم بين دول الخليج؟

2002	2003	2004	2005	2006	2006			2007		متوسط الراتب الشهري (دينار البحرين)
					Q1	Q2	Q3	Q1	Q2	
221	219	214	207	210	211	213	210	224	228	القطاع الخاص
-3.9	-0.9	-2.3	-3.5	1.6	-0.5	0.9	-1.4	6.7	1.8	نسبة التغير
220	217	211	201	203	204	207	203	216	221	ذكور
227	238	246	254	276	270	274	276	295	304	إناث
356	355	364	372	414	396	409	414	448	471	البحرينيون
393	387	400	405	454	430	448	454	494	522	ذكور
250	258	284	278	307	299	305	307	324	337	إناث
164	163	160	154	156	156	158	156	164	166	غير البحرينيين
163	161	157	151	152	153	155	152	160	161	ذكور
189	203	215	216	230	225	228	230	251	254	إناث

متوسط الرواتب الشهرية في القطاع الخاص في البحرين خلال الفترة ٢٠٠٢ حتى الفصل الثاني ٢٠٠٧م